منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

الاقتصاد الأردني في عام 2020

حزيران 2021

#المعرفة_قوة

/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan

يقوم منتدى الاستراتيجيات الأردني بمشاركة المعلومات الاقتصادية المهمة التي يتم تجميعها من مصادر محلية وعالمية مختلفة؛ وذلك بهدف نشر الوعي حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية والتوعية في ظل التغييرات التي يشهدها العالم وذلك لمواكبة آخر التطورات وطرح مجال للتفكير في حلول تعمل على تنمية وتعزيز الاقتصاد الوطني.

1. المقدمة:

من الواضح أن جائحة كوفيد-19 مأساة إنسانية واقتصادية. فهي حدث نادر، وله آثار كبيرة. ومن الناحية الاقتصادية، يعد تأثير الوباء فريدًا على الاقتصاد العالمي.

1. أصاب الفيروس معظم الاقتصادات الكبيرة في العالم (أي مجموعة الدول السبع / كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية) وكذلك الصين والهند، فإذا تراجع اقتصاد هذه المجموعة من البلدان، فستدرك جميع الدول الأخرى (تقريبًا) ضغوطًا سلبية.

2. أثّر الفيروس على جانبي العرض والطلب في الاقتصادات. حيث شهد جانب العرض اضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد العالمية، إغلاقات للمصانع، وتراجعات في العديد من القطاعات الخدمية. ومن الناحية الأخرى، شهد جانب الطلب انخفاضا في رحلات الأعمال، السياحة، وإنفاق المستهلكين بشكل عام.

كما أثّر كوفيد-19 على الأنظمة المالية وتدفقات رأس المال. فقد كان أثر كوفيد-19 السلبي بليغ على البنوك، أسواق الأسهم، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والحوالات المالية.

بناءً على التقارير الصادرة لعام 2020، تبيّن أن الاقتصاد الأردني تأثر كغيره من الاقتصادات نتيجة للجائحة، والمؤشرات واضحة بالفعل.

وفي سياق التداعيات الاقتصادية لـ كوفيد-19، فإن الهدف الأساسي من تقرير **"المعرفة قوة"** الصادر عن منتدى الاستراتيجيات الأردني، هو إدراج لبعض الملاحظات التي تعكس أثر الوباء على الاقتصاد الأردني في السنة المالية 2020. بالإضافة إلى تقديم بعض التوصيات التي تهدف إلى تعزيز مرونة الاقتصاد الأردني في السنوات المقبلة.

2. الاقتصاد الأردني في عام 2020: ملاحظات على المستوى الكلي

أولاً، حقق الاقتصاد الأردني معدلات نمو حقيقي متواضعة قبل تفشي كوفيد-19 بفترة طويلة. حيث كان أثر تداعيات الفيروس في خفض معدل النمو الحقيقي لـ -1.6٪، ورفع معدل البطالة بشكل كبير خلال الربع الرابع من عام 2020 مقارنة بالأرباع السابقة.

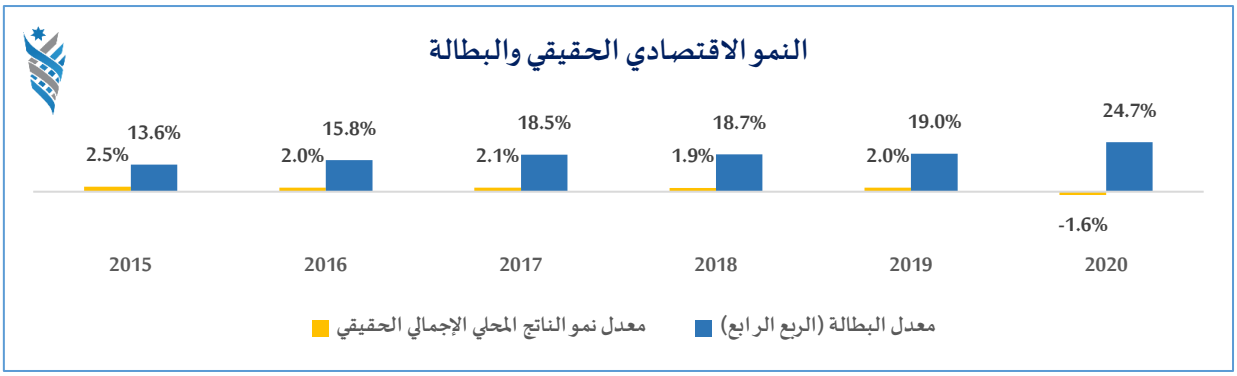

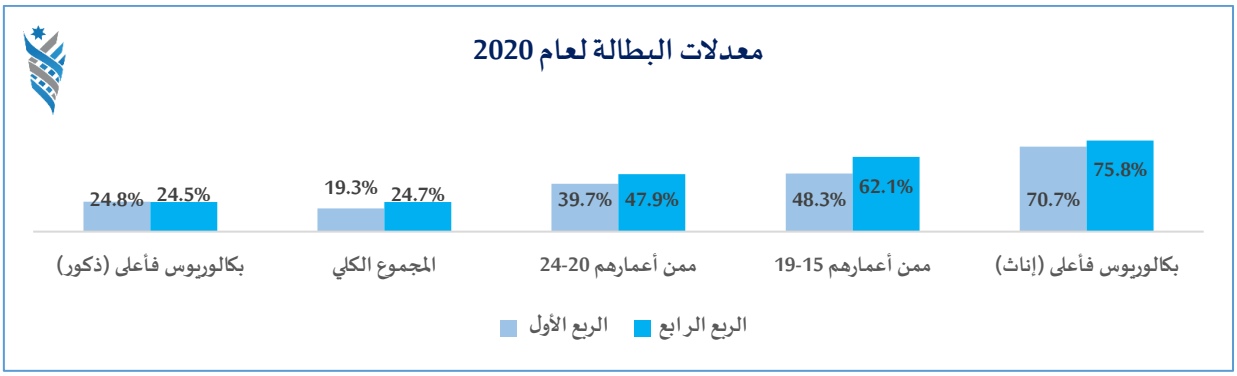

ثانياً، أصبح عجز الميزان التجاري المستمر أمر معتاد. مع ذلك، منذ عام 2017؛ كان العجز في الميزان التجاري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي باتجاه تنازلي، وخلال العام الماضي انخفض هذا العجز من 24.4٪ في عام 2019 إلى 20.8٪ في عام 2020. إذ يرجع هذا إلى انخفاض الواردات، وليس لأي زيادة كبيرة في الصادرات.

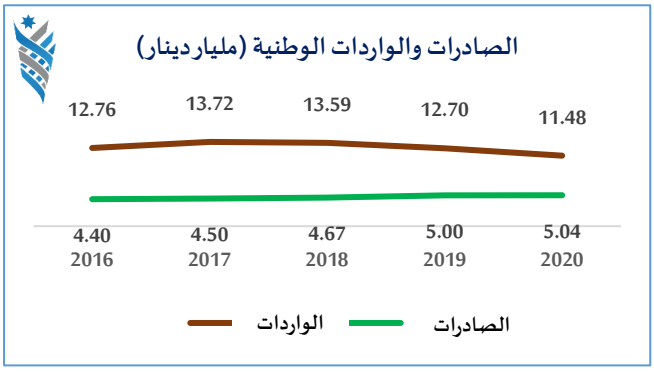

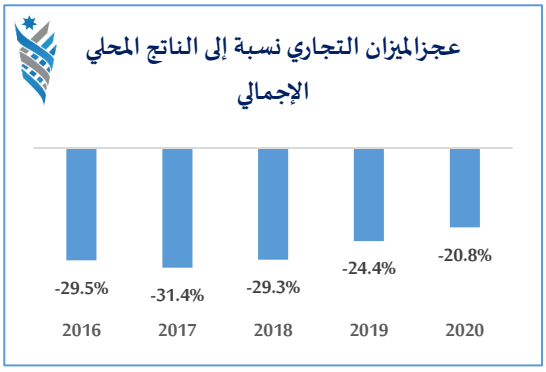

ثالثًا، لم يحدث تغيير لافت من حيث إجمالي ودائع البنوك المرخصة وتكوين الودائع المصرفية في عام 2020.

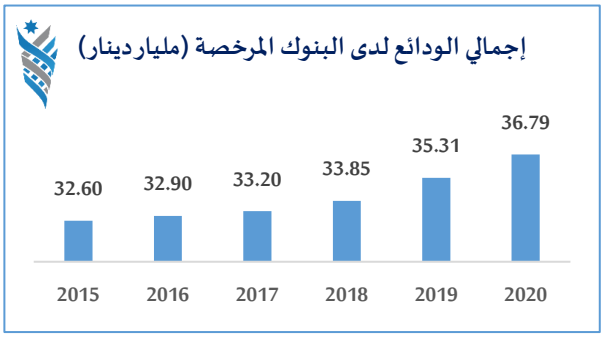

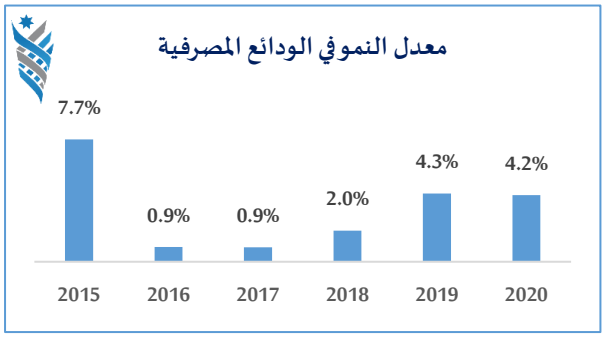

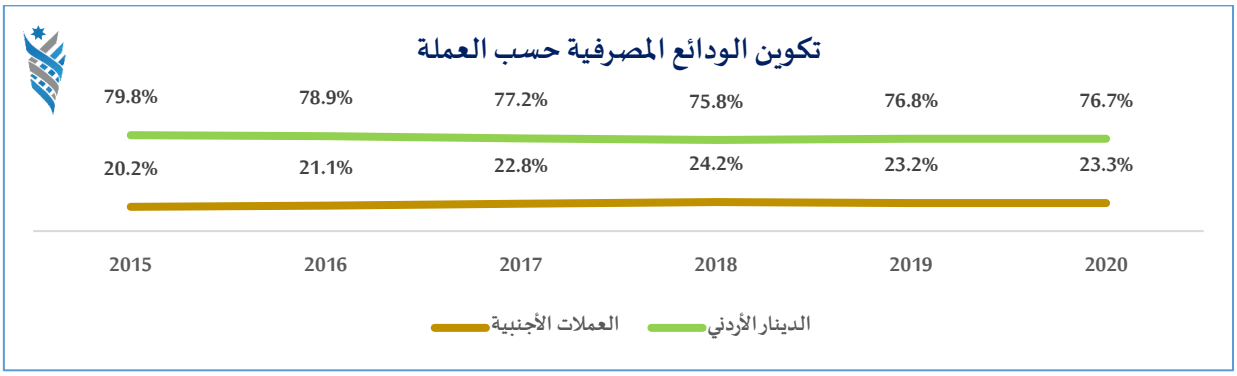

رابعًا، ارتفع عدد وقيمة الشيكات المرتجعة (لأسباب مالية) في عام 2020، حيث سُجّلت أعلى زيادة في شهري آذار ونيسان لعام 2020.

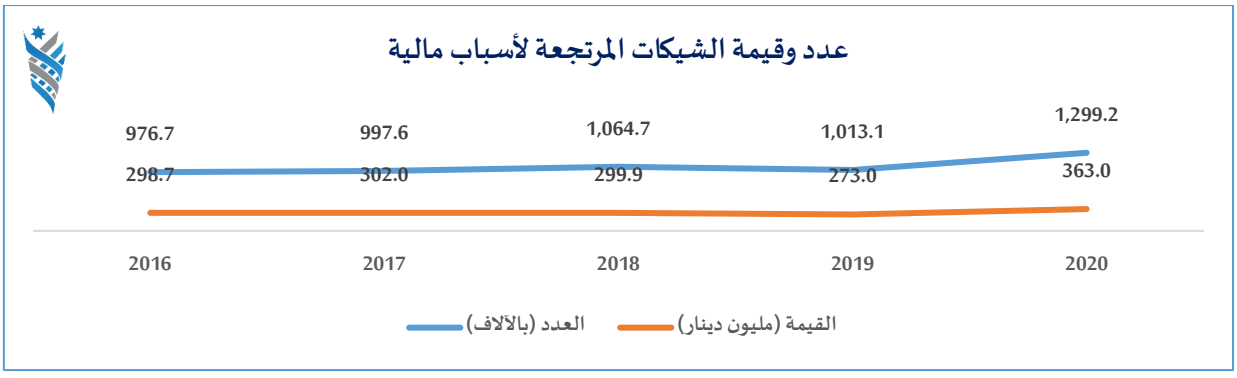

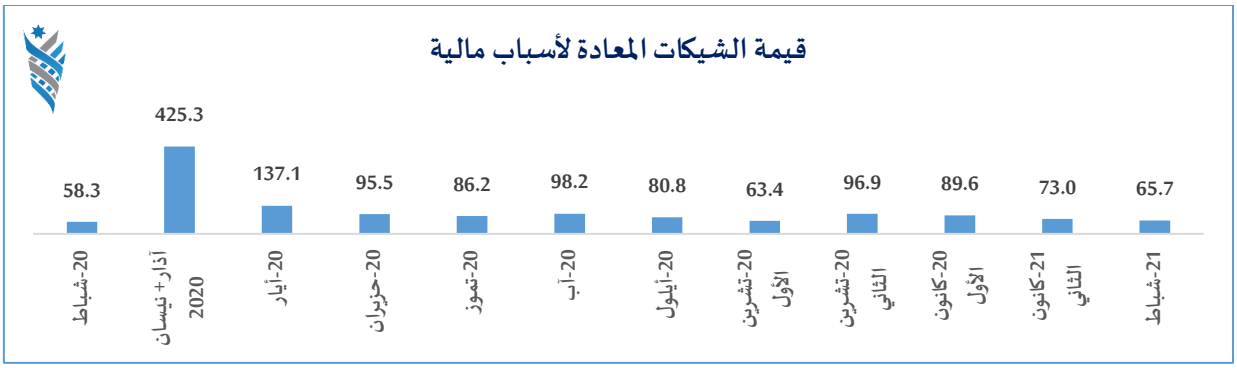

خامساً، لم تتغير إجمالي التسهيلات الائتمانية في عام 2020، حيث كانت الزيادة تتماشى مع السنوات السابقة. فإن تكوين التسهيلات الائتمانية وفقًا للنشاط الاقتصادي لم يتغير حقًا، وما زال قطاع التشييد والأفراد يمثلون نسبة كبيرة من التوزيع الائتماني.

التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي / مليون دينار

النشاط الاقتصادي	2016	2017	2018	2019	2020
التعدين والمحاجر	288.4	255.2	355.7	296.4	236.6
شراء الحصص	168.6	158.0	152.1	212.2	268.7
النقل	355.8	354.3	328.9	343.1	385.6
الزراعة	304.5	337.3	336.7	336.5	416.8
الخدمات المالية	577.2	632.5	768.2	634.8	656.0
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	597.7	619.7	592.1	638.0	735.6
الصناعة	2,203.4	2,724.2	3,064.3	3,353.6	3,521.7
الخدمات العامة والمرافق	3,296.2	3,707.2	3,852.9	4,269.0	4,360.6
التجارة	4,075.5	4,230.9	4,470.6	4,231.1	4,524.3
الأفراد	5,210.8	5,116.5	5,359.4	5,792.1	6,266.6
التشييد	5,827.7	6,601.0	6,830.9	6,975.4	7,262.1
المجموع	**22,905.8**	**24,736.8**	**26,111.8**	**27,082.2**	**28,634.6**

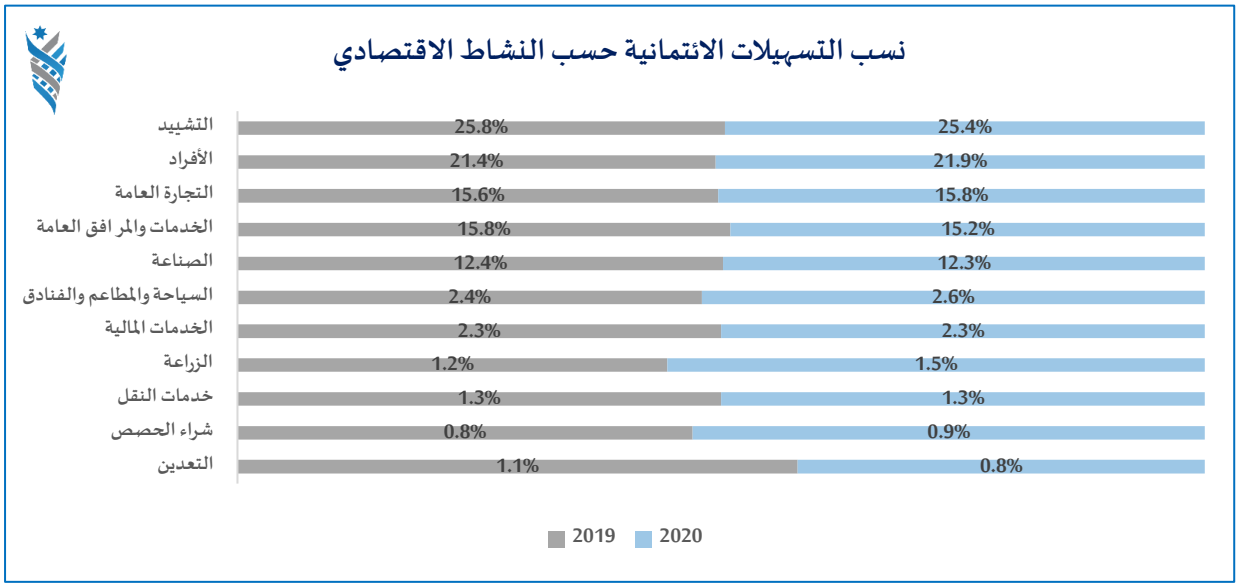

سادساً، انخفضت أسعار الفائدة في عام 2020.

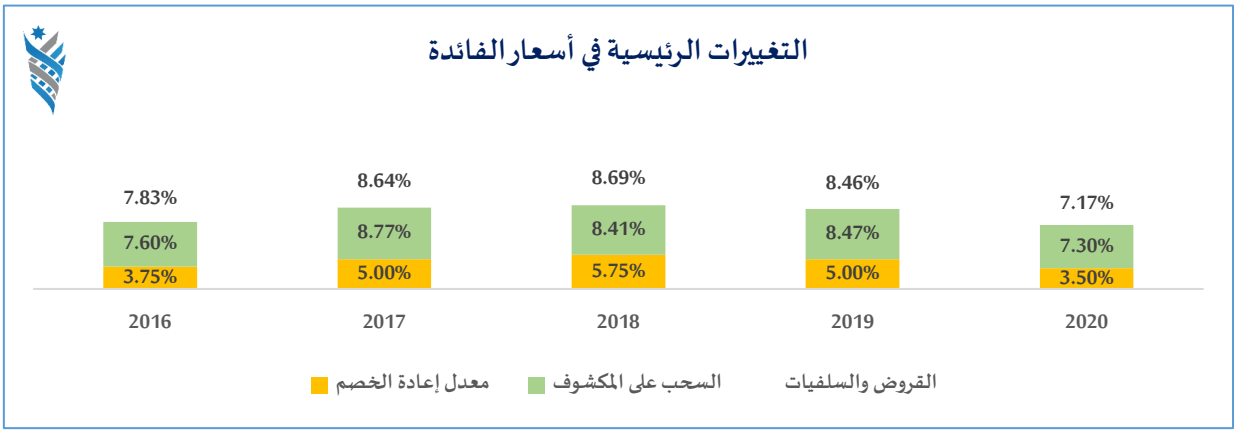

سابعاً، انخفض المؤشر العام لسوق عمان المالي بنسبة 13.2٪ في عام 2020. ويعتبر هذا الانخفاض مرتفع مقارنة بالسنوات السابقة، إذ يعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض مؤشر البنوك والمؤسسات المالية.

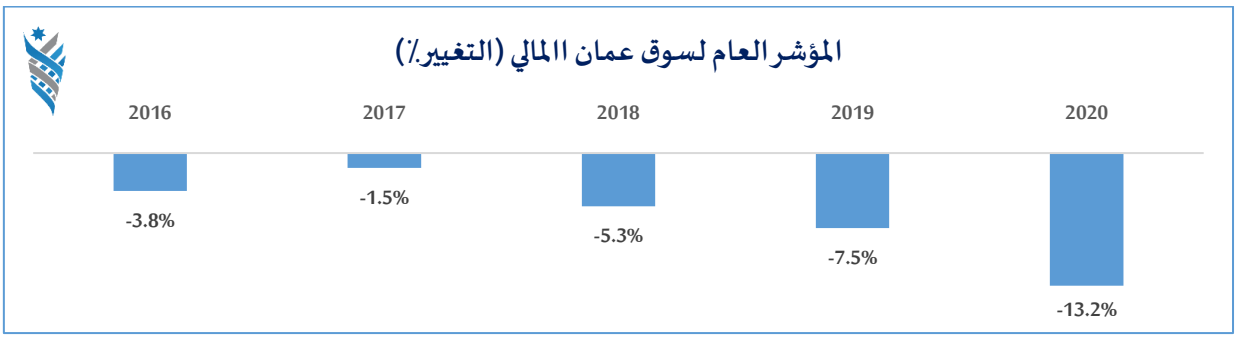

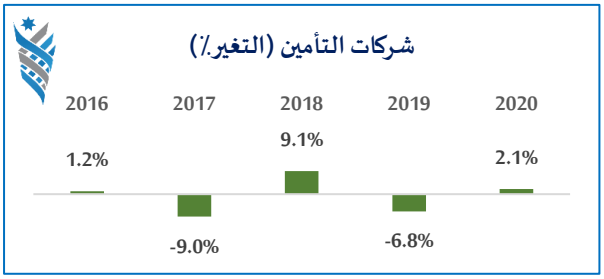

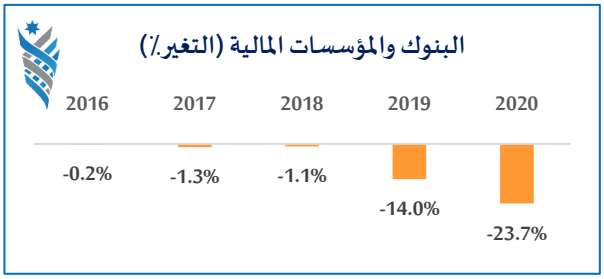

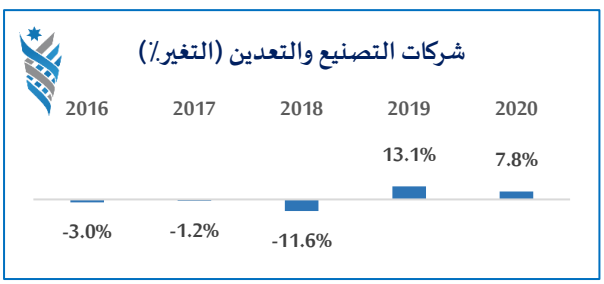

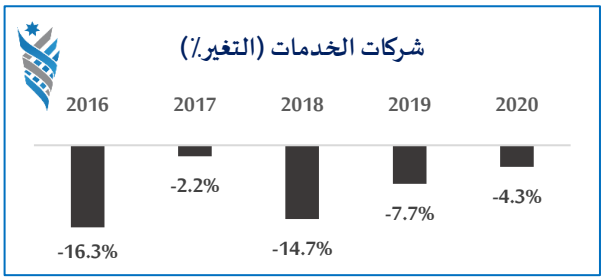

3. الاقتصاد الأردني في عام 2020: ملاحظات حول المالية العامة

أولاً، كان وضع المالية العامة في الأردن ضعيفًا قبل تفشي كوفيد-19 بفترة طويلة. لذا، أدى انتشار الفيروس إلى اتساع عجز الموازنة فقط في عام 2020.

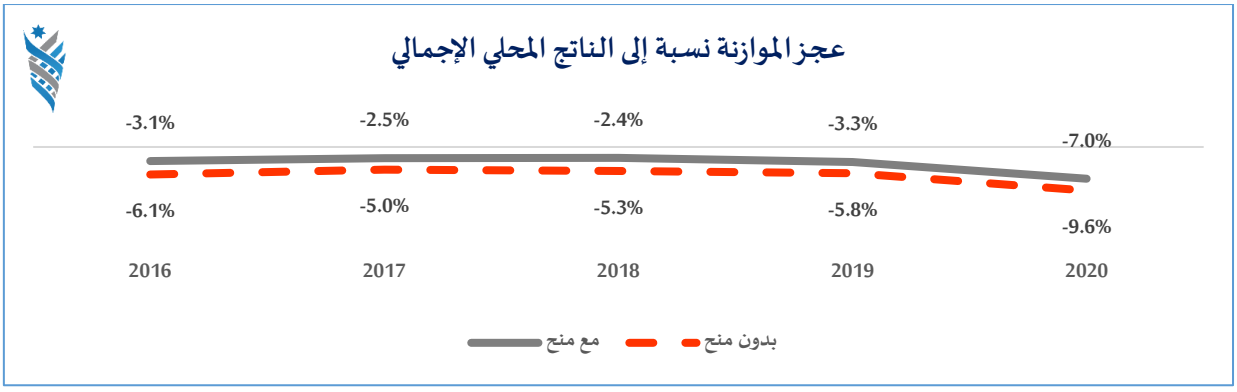

ثانيًا، هناك بنود قليلة (مخصصات الجهاز العسكري، تعويضات العاملين، التقاعدات، وفوائد القروض) تمثل نسبة كبيرة من الإنفاق العام. بالتالي، لم يجلب الفيروس شيئًا جديدًا.

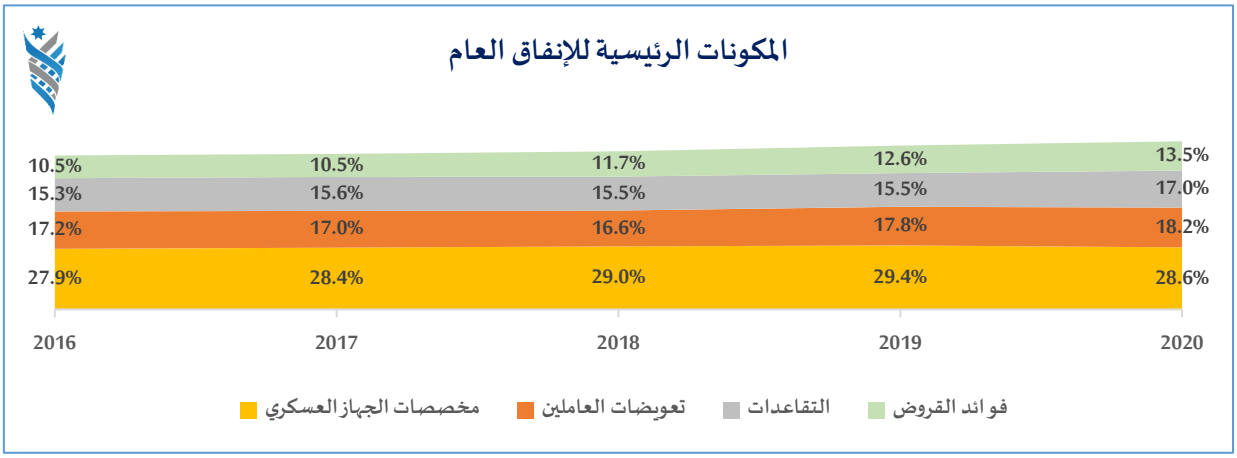

ثالثًا، كان الدين العام في اتجاه تصاعدي لفترة طويلة من انتشار الوباء. على سبيل المثال، نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت "منخفضة" و "بانخفاض". بالتالي، أدى كوفيد-19 إلى تفاقم هذه المؤشرات فقط.

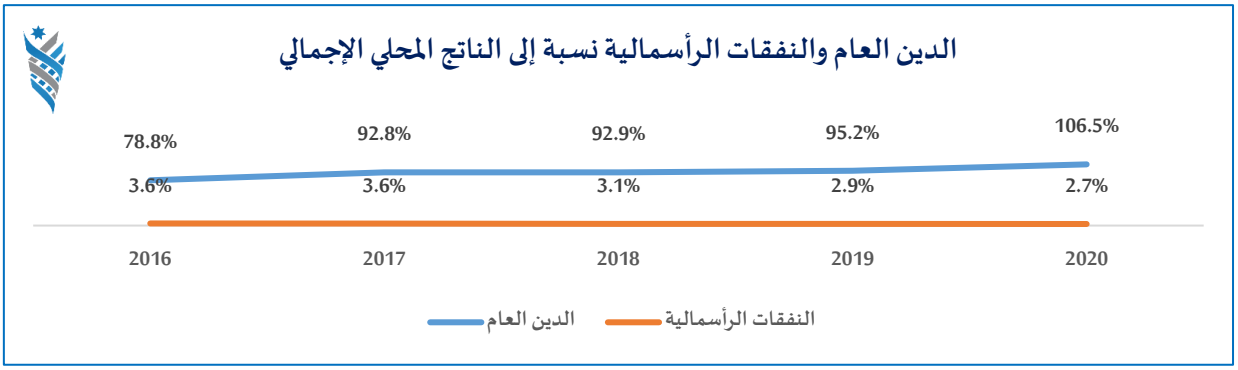

رابعاً، على الرغم من محافظة الإيرادات الضريبية على اتجاهها التصاعدي، بقيّت المنح الخارجية ثابتة إلى حد ما. مع ذلك، فقد تراجعت "الإيرادات الأخرى" من 2.276 مليار دينار أردني في عام 2019 إلى 1.272 مليار دينار أردني في عام 2020 أو بنحو 44٪.

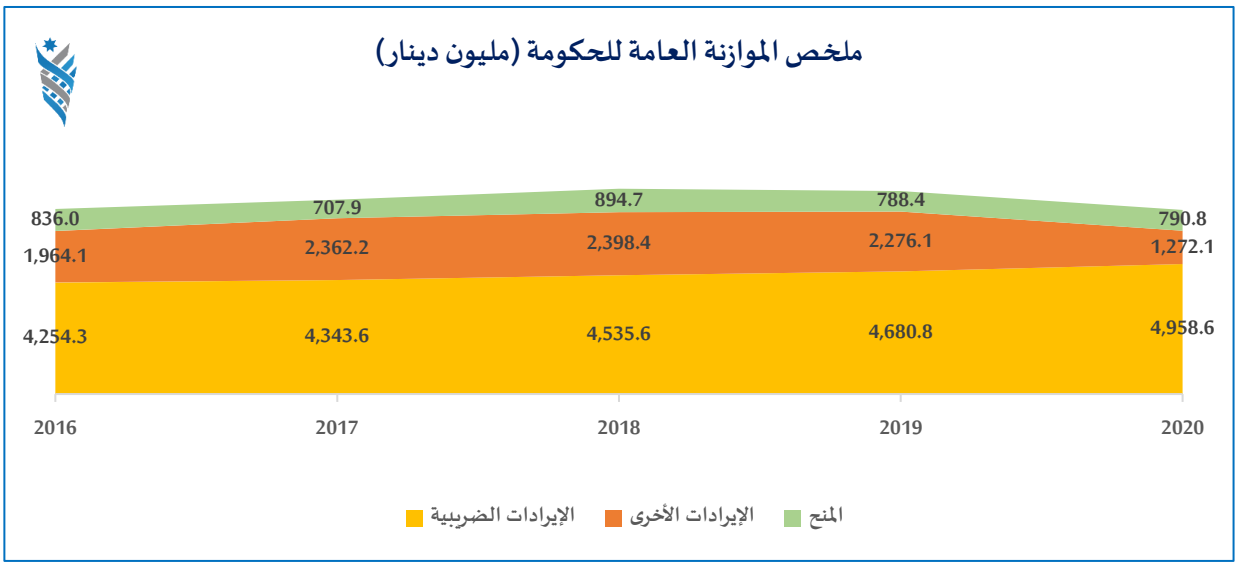

خامساً، إن إنخفاض الإيرادات غير الضريبية نتيجة انخفاض مبيعات السلع والخدمات (249.5 مليون دينار) وانخفاض ضريبة المسقفات (201.2 مليون دينار). إلا أن أكبر إنخفاض في الإيرادات غير الضريبية كان متمثلاً بالإيرادات المتنوعة (553.4 مليون دينار أردني). ويعود سبب هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى إعادة تصنيف "الإيرادات من المشتقات النفطية" من الإيرادات غير الضريبية إلى الإيرادات الضريبية.

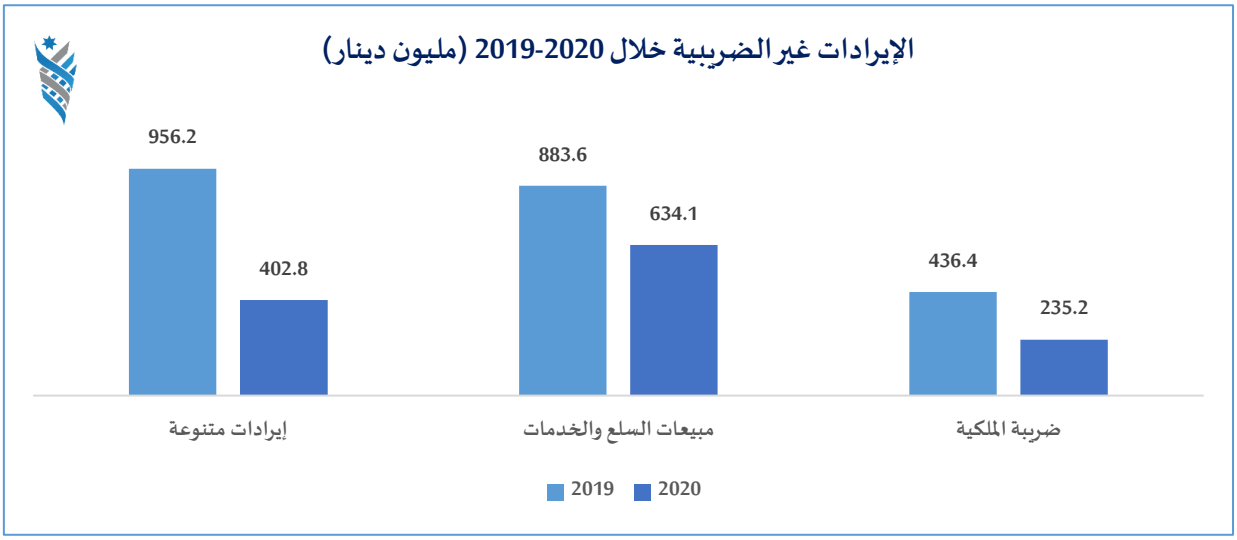

سادساً، تعد إعادة تصنيف "الإيرادات من المشتقات النفطية" من الإيرادات غير الضريبية إلى الإيرادات الضريبية (أو ضريبة المبيعات على السلع المحلية) السبب الرئيسي وراء الزيادة في إجمالي إيرادات ضريبة المبيعات في عام 2020.

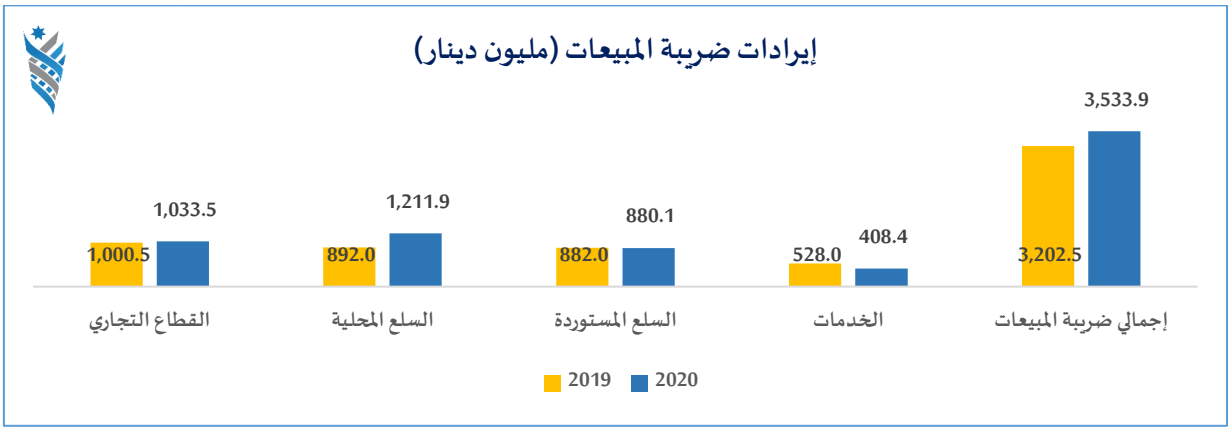

سابعاً، بالنسبة للمصادر الأخرى للإيرادات الضريبية، فلم تتغير بشكل يذكر في عام 2020.

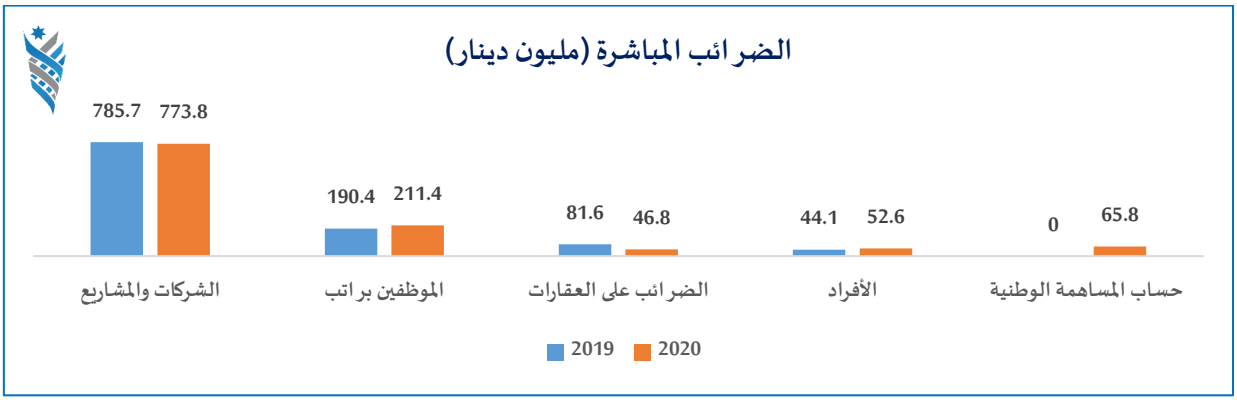

4. الاقتصاد الأردني في عام 2020: ملاحظات حول قطاع الإنشاءات

أولاً، كان قطاع البناء في اتجاه تنازلي قبل كوفيد-19. حيث شهد الجانب السكني من هذا القطاع انخفاضًا بنسبة 25٪ في عام 2018 وبنسبة 33٪ في عام 2019. وبعد هذا الانخفاض الكبير، لم يكن مفاجئاً أن يشهد الجانب السكني من القطاع انخفاضًا بنسبة 9.7٪ "فقط" من حيث المساحة في عام 2020.

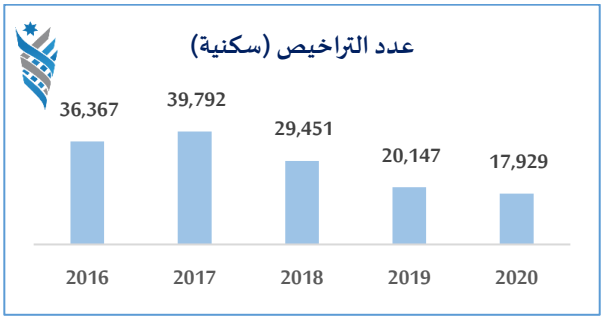

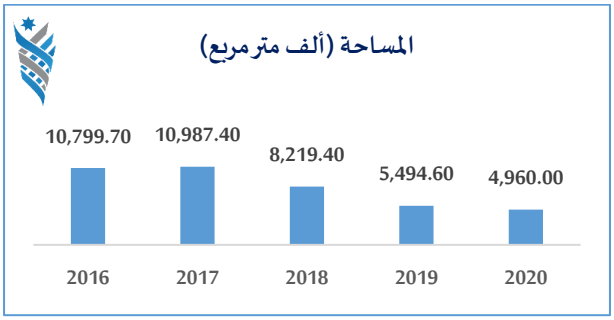

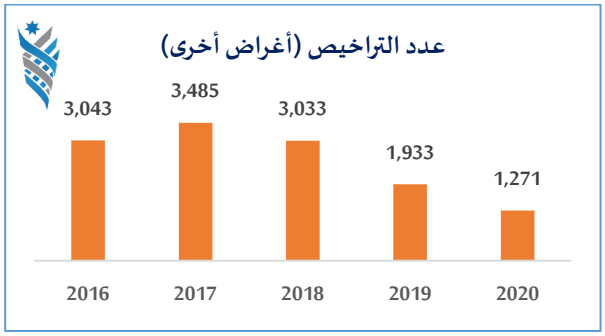

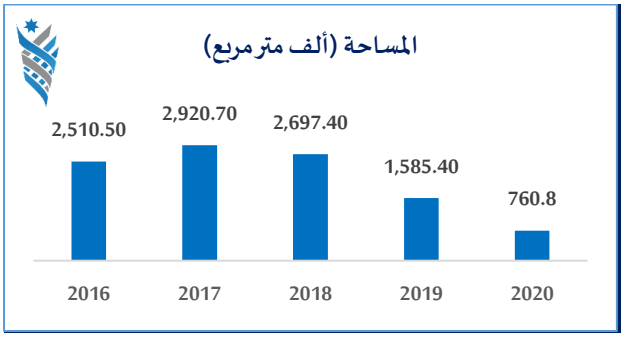

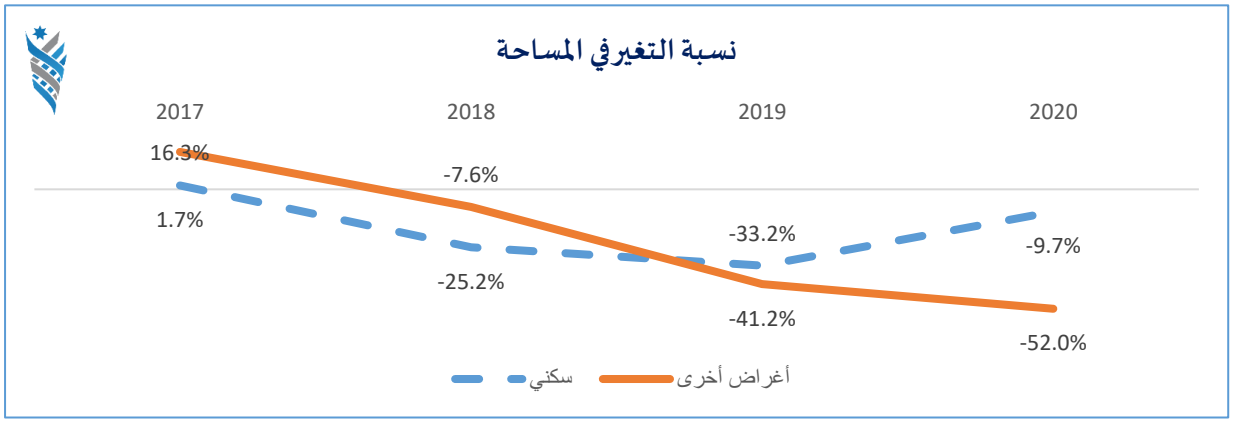

5. الاقتصاد الأردني في عام 2020: ملاحظات متنوعة

أولاً، بينما كان عدد الشركات المنشأة حديثاً بانخفاض، تراجع رأس مال الشركات المسجلة من 198.5 مليون دينار أردني في عام 2019 إلى 102.3 مليون دينار أردني في عام 2020.

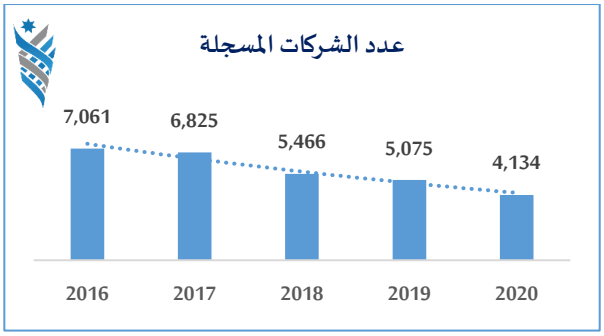

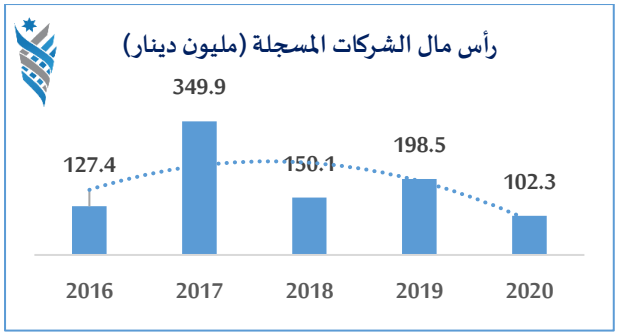

ثانيًا، من الواضح أن كوفيد-19 كان له تأثير سلبي كبير على قطاع السياحة. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الانخفاض الحاد بأعداد الوافدين والمغادرين للأردن في عام 2020.

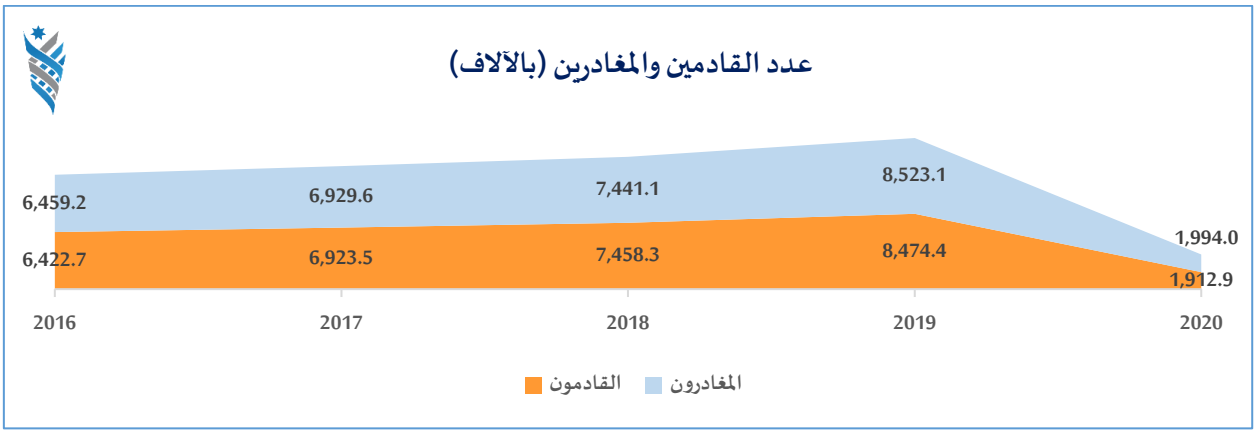

ثالثًا، انخفضت تحويلات العاملين بشكل واضح خلال السنة المالية 2020.

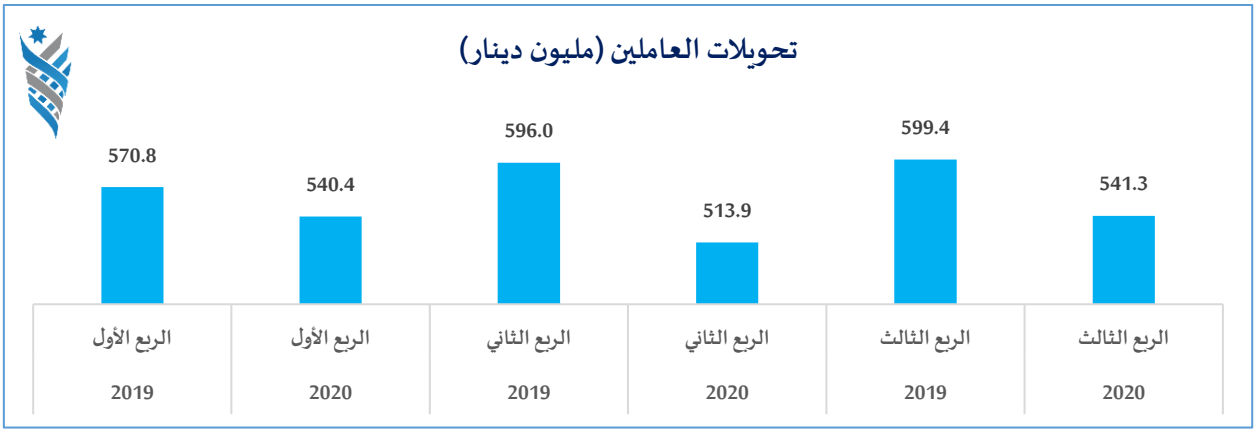

6. الاقتصاد الأردني في عام 2020: مؤشرات عالمية

تقوم العديد من المنظمات الدولية، مراكز الفكر، المنظمات غير الهادفة للربح، وكذلك الأوساط الأكاديمية بنشر مؤشرات عالمية تقيس عددًا كبيرًا من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية. منها؛ سهولة ممارسة الأعمال، الحرية الاقتصادية، مدركات الفساد، ومؤشر رأس المال البشري.

أولاً، سجل الأردن المرتبة 75 من 190 دولة ومرتبة السادس عربياً، في مؤشر سهولة القيام بالأعمال لعام 2020.

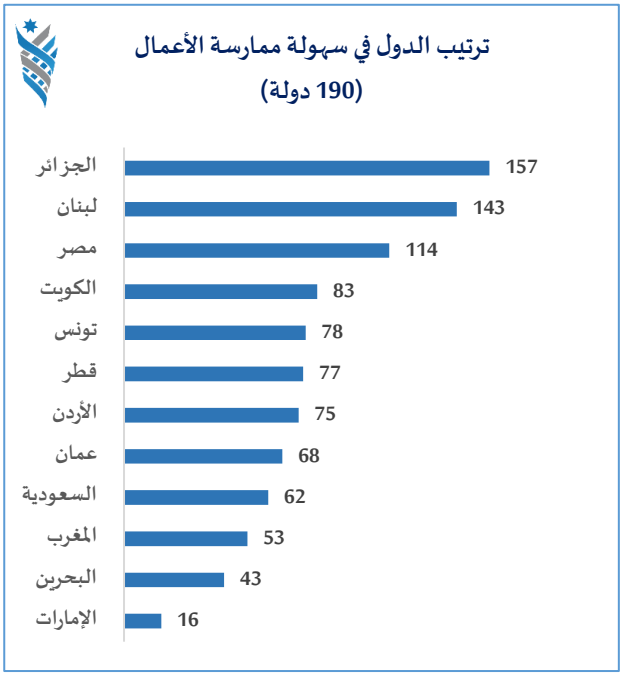

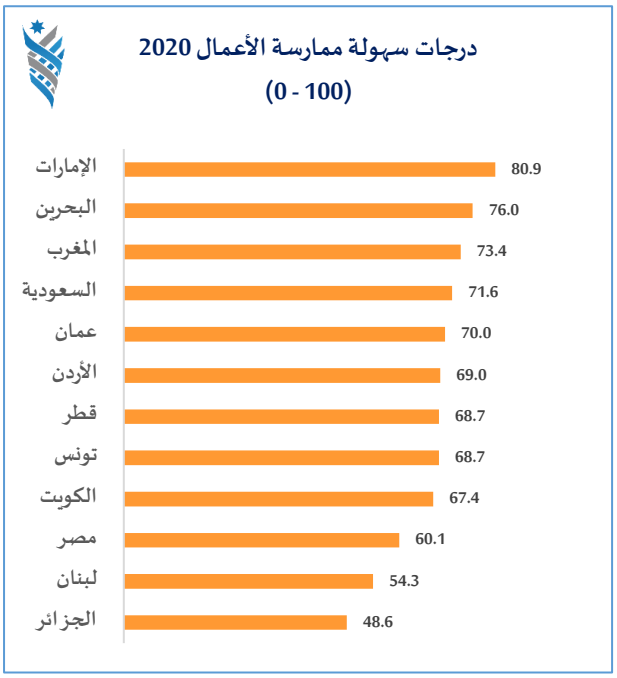

ثانيًا، ارتفعت درجة الأردن في سهولة ممارسة الأعمال من 59.9 في عام 2018 إلى 69.0 في عام 2020.

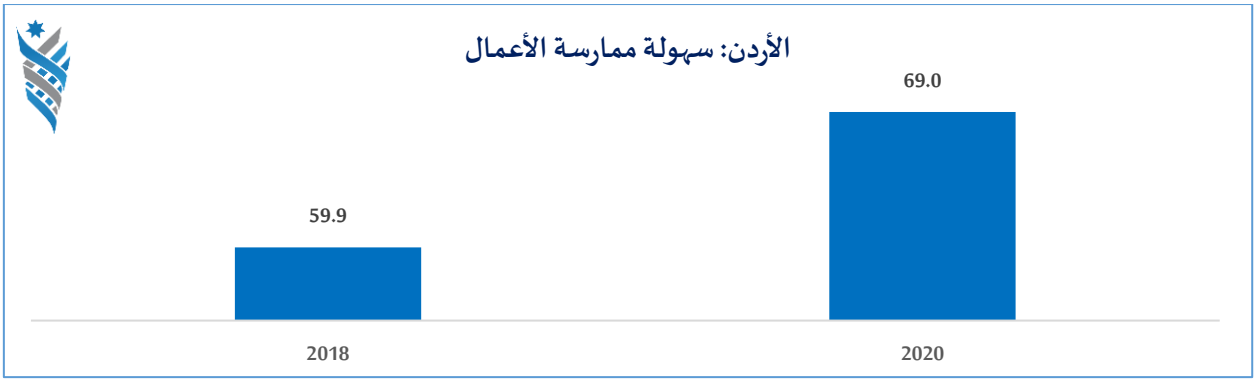

ثالثًا، تحسنت درجة الأردن في الحصول على الائتمان، التجارة عبر الحدود، دفع الضرائب، حماية المستثمرين الأقلية، وتسوية حالات الإعسار.

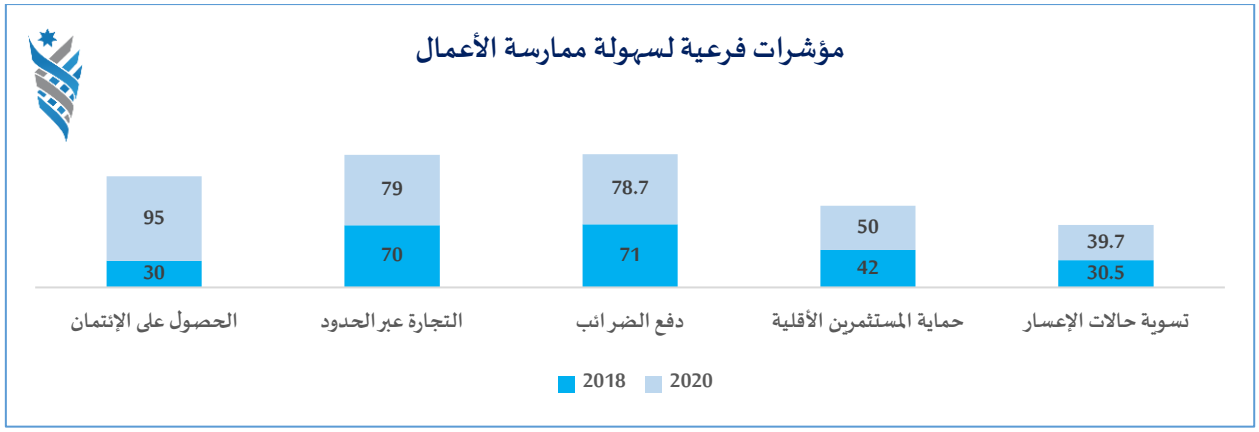

رابعًا، لم تتغير درجة الأردن في المؤشرات الفرعية الأخرى لسهولة ممارسة الأعمال كثيرًا.

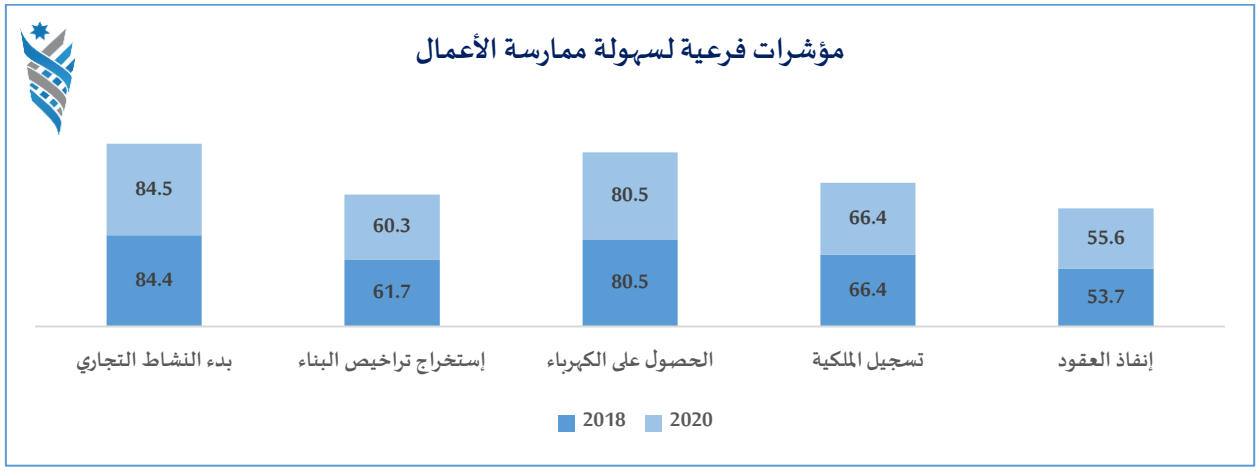

خامسا، تراجعت درجة الأردن من 66.5 في عام 2019 إلى 64.6 في عام 2021 في مؤشر الحرية الاقتصادية. نتيجة لذلك، تراجع ترتيب الأردن من المرتبة الثالثة بين الدول العربية إلى المرتبة السادسة.

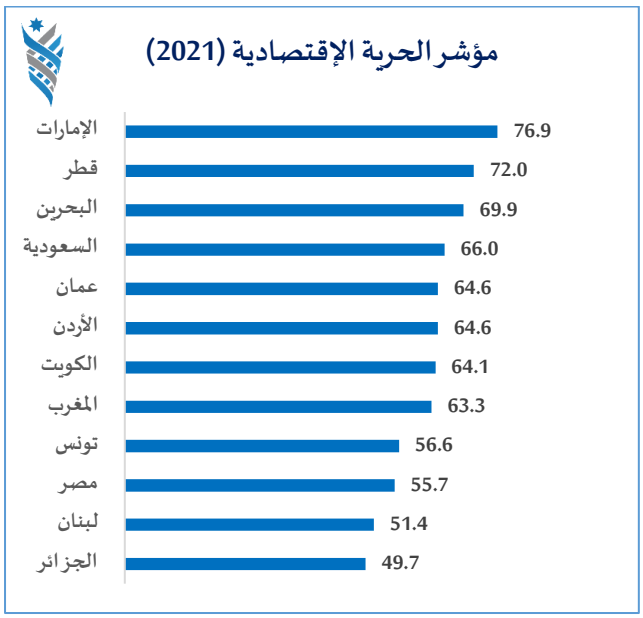

سادسا، لم تتغير درجة الأردن وترتيبه في مؤشر مدركات الفساد خلال عامي 2019 و2020.

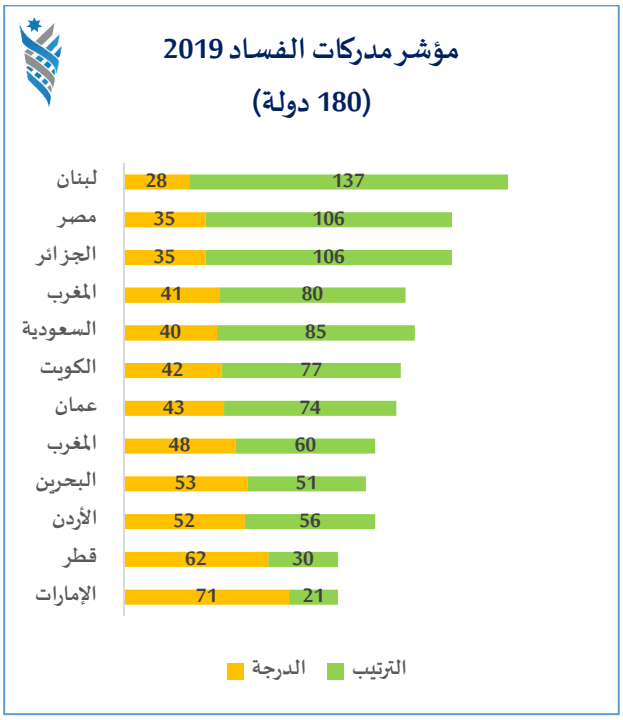

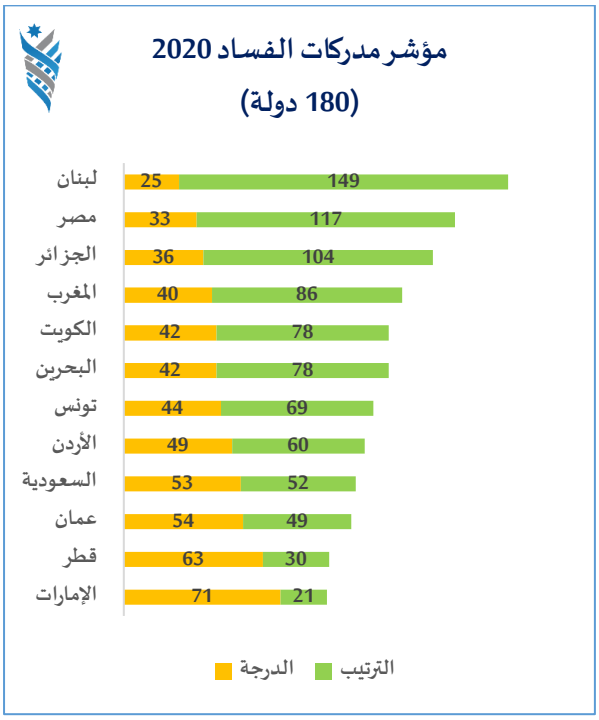

سابعا، حصل الأردن على المرتبة 90 من بين 174 دولة، ويعتبر الأردن السادس عربياً في مؤشر رأس المال البشري.

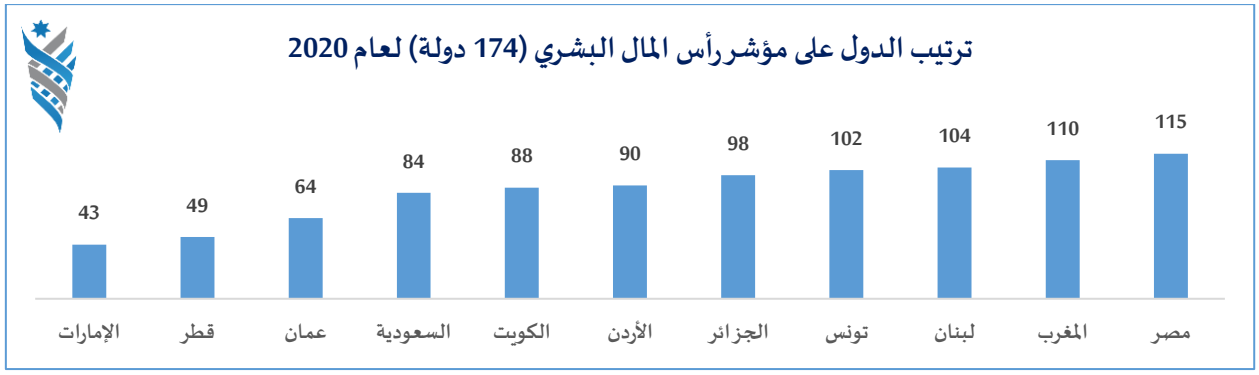

ثامنا، بقيّت درجة الأردن في مؤشر رأس المال البشري كما هي في عامي 2018 و2020.

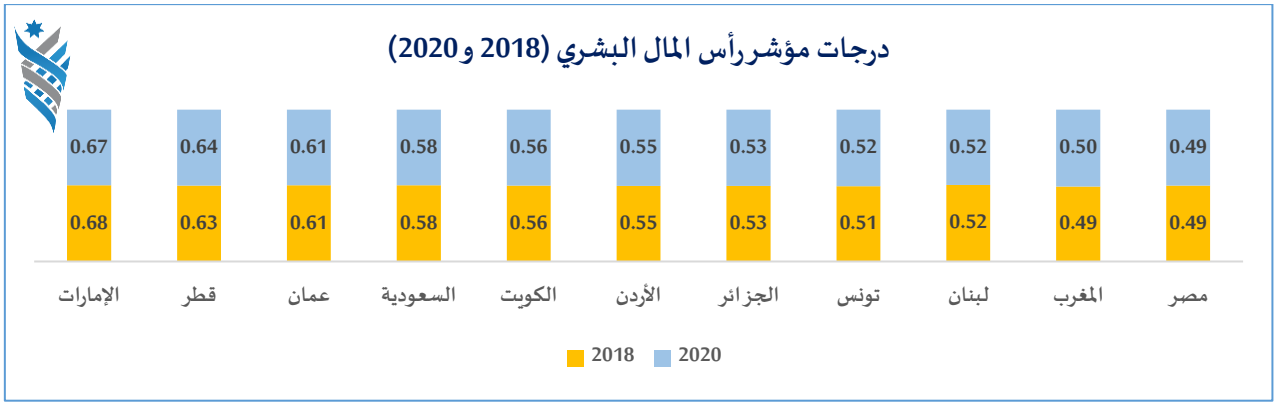

7. بإيجاز

بناءً على الملاحظات المذكورة أعلاه، يمكن استنتاج أن كوفيد-19 لم ينجم عنه تغييرات هيكلية او تغييرات جذرية، وظلت التحديات المعهودة قبل الجائحة، وتباطأ النمو في بعض القطاعات الصاعدة مثل السياحة والترفيه وبعض القطاعات الحيوية مما أدى إلى تفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية مثل ارتفاع نسبة البطالة والفقر.

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

info@jsf.org www.jsf.org
/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan